تونس 2011 – 2014
ثورة تبحث عن تحقيق أهدافها

عادل الثبتي
باحث سياسي

ملخص

عندما أقدم محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسده يوم 17 من ديسمبر 2010 أمام محافظة سيدي بوزيد وسط تونس احتجاجًا على البطالة التي يعيشها والإهانة التي لحقت به من موظفة الشرطة البلدية في المدينة –لم يكن أحد يتوقع أن تنهي تلك الحركة حكم أعتى دكتاتور في منطقة المغرب العربي. وكانت أعمال التضامن التي انطلقت محتشمة من مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تركه بن علي آخر مكان لتنفيس الكبت السياسي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد تحت مراقبة قيادة نقابية تؤدي له كل أول مايو –أيار آيات الولاء والطاعة لا تدل على اقتراب موعد هروب الدكتاتور، ولكن مع انتقال الاحتجاجات من التضامن "الناعم" مع احتجاجات أهالي سيدي بوزيد في ساحات اتحاد الشغل إلى المواجهات الدامية في مناطق أخرى من محافظة سيدي بوزيد (منزل بوزيان والرقاب)، وامتداد الاحتجاجات إلى محافظة القصرين على الحدود مع الجزائر وسط غرب البلاد التونسية وسقوط الشهداء في بداية يناير 2011 –أصبح النظام يترنح وزاد في عزلته امتداد التحركات الشبابية الاحتجاجية العنيفة في الأحياء الشعبية الكبرى بالعاصمة تونس، حي التضامن غرب العاصمة، وحي الكرم على مقربة من القصر الرئاسي على الشاطئ شمال تونس.

ولا يُعرف إلى حد الآن بدقة هل كان فرار الرئيس السابق بن علي اعترافًا منه بانتهاء دوره واستسلامٌ أمام ثورة الشباب التونسي أم كانت عملية مدروسة للتضحية برأس النظام من أجل إنقاذ منظومة متحكّمة في شرايين الحياة كافة في تونس. إلا أنه لا أحد ينكر التحركات التي سبقت يوم 14 يناير، حيث خرج الآلاف في ثاني أكبر مدينة تونسية بعد العاصمة، صفاقس العاصمة الاقتصادية لتونس، وأهم مدينة ساحلية وسياحية سوسة، وكان تحرك 14 يناير في العاصمة تونس بمثابة الكرنفال الاختتامي لعديد من التحركات، حيث امتلأ شارع الحبيب بورقيبة بعشرات الآلاف من المتظاهرين من مختلف الفئات والحساسيات الفكرية والسياسية للمطالبة برحيل النظام.

واليوم بعد أكثر من ثلاث سنوات من تلك اللحظة التاريخية الفاصلة في مسيرة

رؤية تركية
2014 - 9
33 - 25

نضال التونسيين من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية تطرح عدة أسئلة: ماذا تحقّق من أهداف الثورة؟ وماذا لم يتحقق؟ ولماذا وكيف تبدو الساحة السياسية في أفق انتخابات يظهر أنها قريبة الإنجاز؟

1- سقوط رأس النظام واستمرار المنظومة القديمة في الحكم!

قبل الوصول إلى ما يحدث اليوم لا بد من تفكيك لحظة 14 جانفي/ يناير والأيام القليلة التي تلتها لنرى كيف تطورت الأمور؟

على عكس ما يظهر أنه انتصار ساحق لإرادة التونسيين في التحرر يبدو أن المنظومة الحاكمة القديمة قد استطاعت امتصاص اللحظة الثورية الهادرة ضدها، فكان استمرار السلطة على يد أبرز قادتها حيث تمكّن "اللاعب الغامض" في مسار الثورة التونسية وهو في لحظة مواجهة المدّ الثوري من أن يعين فؤاد المبزّع رئيس المجلس النيابي الذي كان قائماً زمن الدكتاتور بن علي رئيسًا مؤقتًا للبلاد، واستمر محمد الغنوشي الوزير الأول في حكم نفس الرئيس رئيسًا للحكومة بعد أن اختار جزءًا من المعارضة القانونية التي كانت تحظى ببعض المصداقية لدى الشعب، متمثلًا في الحزب الديمقراطي التقدمي بقيادة أحمد نجيب الشابي، وحركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي سابقًا) بقيادة أحمد إبراهيم -ليكون جزءًا من حكومة "وحدة وطنية" أغلب عناصرها من وزراء بن علي. وفي جو غلب عليه الانخرام الأمني بعد انسحاب أغلب عناصر الشرطة من الشوارع وبروز قناصة غامضين، أُقِرَّت الحكومة الأولى رغم الاحتجاجات اليومية المطالبة بإسقاطها، فيما تجمع باقي المعارضة الراديكالية والمعتدلة والاتحاد العام التونسي للشغل في الهيئة الوطنية لحماية الثورة. وتحت ضغط الشارع تخلى محمد الغنوشي في أيام معدودة عن وزراء بن علي وشكّل حكومة ثانية من حزبَي حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدّمي وبعض "المستقلين"، إلا أن الشباب المدعومين من المعارضة اليسارية والإسلامية نظّم اعتصام القصبة 1 أمام قصر الحكومة مطالبًا الغنوشي بالرحيل، ورغم فضّ هذا الاعتصام بالقوة من قبل الأمن، إلا أنّ وفودًا من الجهات الداخلية التي انطلقت منها الثورة التونسية حلّت بميدان القصبة لتعلن انطلاق اعتصام القصبة2، ليس للمطالبة برحيل حكومة الغنوشي فقط، بل رفعت

شعار ضرورة تشكيل مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد يتقاطع مع دستور سنة 1959 الذي تم اعتماده بعد الاستقلال عن فرنسا عام 1959، وحظي هذا الاعتصام بدعم الأحزاب اليسارية الناشطة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، وقيادة اتحاد الشغل، وحزب حركة النهضة الإسلامية العائد للتشكل في الساحة بعد عشرين سنة من قمع النظام له وهجرة أغلب قياداته إلى الخارج، ولم يُنهِ المعتصمون مكوثهم في ساحة الحكومة بالقصبة إلا بإعلان استقالة رئيس الحكومة محمد الغنوشي يوم 4 مارس 2011، لكن غياب وجود أحزاب قوية في المعارضة السابقة بفعل سياسات النظام السابق القمعية جعل رأس الحكومة لا يكون إلا من داخل النظام السابق، فتمّ تعيين الباجي قايد السِّبسي رئيسًا للحكومة، وهو أول رئيس للبرلمان عندما تولى بن علي السلطة سنة 1987، الذي قدم للرئيس المؤقت تشكيلة حكومة قدمها على أساس أنها تتمتع بالاستقلالية والكفاءة، إلا أن أغلب وزرائها التحقوا بحزب نداء تونس الذي أسسه الباجي قايد السبسي نفسه يوم 16 يونيو 2012.

2- انتخابات 23 أكتوبر 2011: الشعب يختار قوى الثورة

من خلال الحراك الشعبي وبروز تهيكل الأحزاب كان واضحًا منذ اعتصام القصبة 2 في شهر مارس 2011 أن حركة النهضة التي بدا للبعض أن بن علي قد استأصلها ستكون أبرز حزب في الساحة التونسية؛ لما تحظى به من تعاطف شعبي، وللانتشار الذي حققته منذ ثمانينيات القرن الماضي في جلّ مناطق البلاد. وجاءت الحملة الانتخابية التي سبقت اقتراع 23 أكتوبر 2011 لتؤكد الحضور الشعبي لتلك الحركة، رغم أن استطلاعات الرأي لم تكن تعطيها في أفضل الحالات أكثر من 20 ٪ من الأصوات، ورغم الحملة الإعلامية المنظمة ضدها من قبل وسائل إعلام جلّها موروث عن حقبة بن علي بما في ذلك الإعلام العمومي، فقد تمكنت حركة النهضة من الفوز بـ 42 ٪ من أصوات الناخبين وبرزت عشية 23 أكتوبر كأكبر قوة سياسية في البلاد، وهذا جعلها ممثلة في المجلس التأسيسي بـ 89 نائبًا من مجموع 217، كما أبرزت تلك

الانتخابات قوى سياسية كانت تنشط مع حركة النهضة في ائتلاف سياسي ضم إسلاميين وعلمانيين سمّي سنة 2005 بـ"جبهة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، فجاء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة المنصف المرزوقي في المرتبة الثانية بـ 29 نائبًا، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات في المرتبة الرابعة بـ 20 نائبًا، فيما تمكّن تيّار العريضة الشعبية بقيادة المنشق عن حركة النهضة المقيم في لندن محمد الهاشمي الحامدي من المرتبة الثالثة بـ 26 مقعدًا، ولم تتمكن الأحزاب اليسارية والليبرالية سوى الاستحواذ على عدد ضئيل من المقاعد، حصلت عليه بفعل قانون انتخابي منحاز لها، صاغه عياض بن عاشور أستاذ القانون الدستوري في الجامعة التونسية المتعاطف معها.

السؤال الأخطر هو: كيف ستتصرف المنظومة القديمة والمعارضة اليسارية التي غنمت من صراع الإسلاميين مع نظام بن علي حيازة أكبر وأعرق منظمة نقابية في المنطقة وهي الاتحاد العام التونسي للشغل؟

نظر حركة سياسية مرجعيتها الإسلام –استطاعت حركة النهضة تشكيل ائتلاف حكومي مع حزبين علمانيين: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ذي المرجعية القومية اليسارية، وحزب التكتل الديمقراطي ذي المرجعية الاجتماعية الديمقراطية.

ولكن هل سيكون التفويض الشعبي كافيًا لاستمرار الثورة التونسية في تحقيق مطالبها التي رفعتها خلال الاحتجاجات التي دارت من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 يناير 2011 والأيام التي تلت ذلك إلى حدود إسقاط حكومة محمد الغنوشي يوم 4 مارس 2011، وهي المطالب المتجسدة في الشعارات الآتية: العدالة الاجتماعية، حسم الأمر مع المنظومة القديمة وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وإقرار حكم ديمقراطي رشيد؟ وهل ستتمكن أولى حكومة منتخبة ديمقراطيًّا في تاريخ تونس من الصمود تجاه عواصف لا تثيرها رياح القوى المضادة للثورة في الداخل فحسب، بل تتربص بها قوى إقليمية طرحت عليها الثورة التونسية وارتداداتها العربية سؤال الديمقراطية وخطر التنحي وربما لقراءة خاصة في موازين القوى، عن الحكم بالإرادة الشعبية؟ فالثورة والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالثورة التونسية تلتها ثورة 25 يناير في مصر، التونسية، وانسجامًا مع دروس استخلصتها وثورة 17 فبراير في ليبيا، والثورة السورية حركة النهضة في المهجر من مواجهتها مع في 15 مارس.

النظام سنة 1991، وتبعًا لرؤية سياسية والسؤال الأخطر هو: كيف ستتصرف استنبطها زعيمها راشد الغنوشي من خلال المنظومة القديمة والمعارضة اليسارية التي مفاهيم جديدة للديمقراطية من وجهة غنمت من صراع الإسلاميين مع نظام بن

علي حيازة أكبر وأعرق منظمة نقابية في المنطقة وهي الاتحاد العام التونسي للشغل؟

3 – اليسار والفلول: تحالف ضد "عدو مشترك"

لم يُبطِئ جوابُ الأسئلة المطروحة آنفًا، فبعد يومين من إعلان نتائج الانتخابات قال أحد قياديي اليسار وهو كذلك محامي الاتحاد العام التونسي للشغل في حوار تلفازي معلقًا على نتائج الانتخابات: "إن من يتصور أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يعد موسى تذبح فهو واهم"، وكانت الرسالة واضحة أن مواجهة الحكم الجديد ستكون في الأساس اقتصادية، وإفلاس البلاد كفيل بإسقاط حكومة الترويكا. وما أن تقرّر تعيين حمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة رئيسًا للحكومة، وانتخاب مصطفى بن جعفر رئيسًا للمجلس التأسيسي، وانتخاب محمد المنصف المرزوقي رئيسًا للبلاد حتى انطلقت المظاهرات الأولى من ساحة محمد علي بالعاصمة تونس مقر المركزية النقابية، رافعة شعار: "الشوارع والصدام حتى يسقط النظام"، ومع محدودية عدد المشاركين فيها فإنها كانت تعكس توجهات المعارضة اليسارية ومطامحها في تلك اللحظة.

ونظرًا للصعوبات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد والناتجة عن تداعيات الثورة، دعا الرئيس المرزوقي إلى هدنة اجتماعية خلال ستة أشهر لالتقاط الأنفاس والتوجه إلى العمل في جو من تعدد الإضرابات والاعتصامات، وتعطيل أهم الشركات المنتجة في البلاد، ولاسيما شركة فسفاط قفصة بالجنوب التي كانت تتكبد خسائر قُدِّرت يوميًّا بـ2 مليون دولار؛ نتيجة تعطيل عمل القاطرات التي تنقل الفسفاط من منطقة الحوض المنجمي بقفصة (في الجنوب) إلى موانئ التصدير ومعامل التكرير، وكان جواب الاتحاد العام التونسي للشغل بالرفض، منسجمًا مع الشعارات التي كانت تخرج من ساحته بإسقاط النظام الجديد.

من الناحية السياسية ستنتقل المنظومة القديمة في سياستها لمواجهة الثورة التونسية وما أفرزته من مؤسسات سياسية من العمل "السري" إلى النشاط المعلن، فبعد أن كان قد أعلن نوايا انسحابه من الحياة السياسية بعد تنظيم انتخابات 23 أكتوبر 2011 نشر رئيس الحكومة المتنازلة الباجي قايد السّبسي السياسي الذي عاصر حكم بورقيبة وبن علي والبالغ من العمر 87 سنة بيانًا يوم 16 يناير

ما أن تقرّر تعيين حمادي الجبالي رئيسًا للحكومة وانتخاب مصطفى بن جعفر رئيسًا للمجلس التأسيسي وانتخاب المرزوقي رئيسًا للبلاد حتى انطلقت المظاهرات الأولى رافعة شعار: "الشوارع والصدام حتى يسقط النظام"

2012 يعلن فيه إخفاق حكومة الترويكا، وضرورة إنقاذ البلاد. وكان البيان بمثابة الدعوة إلى القوى المناهضة لحكومة تقودها حركة النهضة إلى التجمع حوله من أجل إسقاطها.

وفي هذه الأثناء كانت النقاشات السرية تنشط بين مختلف الغاضبين من

نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011 من أجل التنسيق بينها لمواجهة الحكم الجديد وإفشاله. وفي محاكاة لتحالف قديم بين حكم بن علي واليسار التونسي خلال بداية التسعينيات لمواجهة حركة النهضة تمّ "إعادة التاريخ"، فانقلب خطاب أقصى اليسار -الذي بدأ في توحيد صفوفه- من نقد لمنتسبي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم زمن بن علي إلى نقد شديد للترويكا ونعت حكومتها بالفشل، إذ يبدو أن أقصى اليسار التونسي وأغلب اليسار المعتدل قد كره ثورة تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، فقرّر الإجهاز عليها وإن كلفه ذلك التحالف مع جلاد الأمس.

يبدو أن أقصى اليسار التونسي وأغلب اليسار المعتدل قد كره ثورة تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، فقرّر الإجهاز عليها وإن كلفه ذلك التحالف مع جلاد الأمس

4- الإرهاب لإسقاط أول حكم منتخب ديمقراطيًا

لم تكن سياسة الإضرابات القطاعية والجهوية التي ازدادت وتيرتها خلال سنة 2012 أولى سنوات حكم ائتلاف الترويكا كافية لإنهاء حكمها، ولم تكن الاستجابة الشعبية الضعيفة في مستوى توقّعات التحالف اليساري مع المنظومة القديمة. وفي الوقت الذي كان فيه المجلس التأسيسي يستعّد للمصادقة على قانون تحصين الثورة، مما سيمنع كثيرًا من قيادات الحزب الحاكم زمن بن علي وهو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي تهيكل في حزب نداء تونس من المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة وتولي المناصب الكبرى في مؤسسات الدولة -في ذلك الوقت توجه الرصاص يوم 06 فبراير 2013 إلى رأس القيادي في حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد (حزب من أقصى اليسار له مقعد واحد في المجلس التأسيسي) شكري بلعيد، ووجّهت مصالح الأمن التونسي الاتهام في تلك العملية إلى تنظيم أنصار الشريعة السلفي الجهادي، وذكرت عدة تقارير أن ذلك كان في إطار محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة من قبل قوى لم يُكشَف عنها إلى حد الآن، ولكن يذهب البعض إلى أنه ائتلاف غامض بين قوى سياسية ومصالح نفوذ، وربما أجهزة استخبارات أجنبية تعمل على إفشال الثورة التونسية. وأدّى ذلك إلى استقالة حكومة حمادي الجبالي يوم 19 فبراير 2013، وتعيين وزير الداخلية في نفس الحكومة والقيادي في حركة النهضة علي العريض رئيسًا للحكومة. وتخلت الترويكا عن الوزارات التي طالبت المعارضة بتحييدها عن الانتماءات السياسية، مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة العدل، بعد أن تمّ التركيز على ضرورة تسليم السلطة إلى حكومة كفاءات من التكنوقراط.

وتمكنت الحكومة من امتصاص ضربة اغتيال بلعيد، وأرادت نفس الكتل البرلمانية في المجلس التأسيسي المشكّلة لحكومة الترويكا تمرير قانون تحصين الثورة ثانية، وتم إعداد نسخة كاملة للدستور لتمرّر للنقاش في المجلس التأسيسي في الفاتح من حزيران 2013، إلا أن الاغتيال السياسي سيعود مرة ثانية لإيقاف المسار الثوري فيما بدا، وكأنه استجابة ضرورية لتنفيذ أجندة المعارضة بإسقاط حكومة الترويكا، وإيقاف المسار الثوري برمته، فتم يوم 25 يوليو 2013– والرؤساء الثلاثة (محمد المنصف المرزوقي وعلي العريض ومصطفى بن جعفر)، مجتمعون تحت قبة المجلس التأسيسي للاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية– اغتيال المعارض القومي والنائب في المجلس التأسيسي عن حركة الشعب الناصرية محمد البراهمي.

في نفس سياق استهداف المسار الثوري ومحاولة الانقضاض على السلطة من قوى تشابكت مصالحها في تونس مناوئة للسلطة القائمة ولنتائج الثورة التونسية السياسية، وتماهيًا مع المسار المصري الذي أفضى إلى عزل محمد مرسي في مصر تشكلت يوم اغتيال البراهمي في تونس جبهة الإنقاذ ضمّت أساسًا ائتلاف الأحزاب اليسارية المتجمعة في الجبهة الشعبية التي أُعلِن عن تأسيسها منذ أكتوبر 2012، وحزب حركة نداء تونس، والأحزاب الحليفة له في ائتلاف "الاتحاد من أجل تونس" –طالبت باستقالة حكومة علي العريض وحلّ المجلس التأسيسي صاحب السلطة الأصلية في تونس، وإعلان العصيان المدني على المؤسسات القائمة من وزارات ومحافظات ومجالس بلدية، إلا أن نداءات التظاهر والعصيان المدني وإعلان المعارضة للاعتصام أمام المجلس التأسيسي لم تأت بنتائج كبيرة، ولم تتمكن "حركة تمرد تونس" التي شُكّلت يوم 3 يوليو من قبل نشطاء في حزب نداء تونس والجبهة الشعبية اقتداء بتمرد المصرية –من تجييش أكثر من مئتي شخص أمام قصر الحكومة بالقصبة في أول وآخر تحرك لها يوم 02 أكتوبر 2013.

لم تتمكن "حركة تمرد تونس" التي شُكّلت يوم 3 يوليو من قبل نشطاء في حزب نداء تونس والجبهة الشعبية اقتداء بتمرد المصرية -من تجييش أكثر من مئتي شخص أمام قصر الحكومة بالقصبة في أول وآخر تحرك لها يوم 02 أكتوبر 2013

إلا أن هذا الضغط السياسي الذي مارسته المعارضة عاضده فاعل آخر كان مؤثِّرًا في تصعيد الأزمة السياسية، وهو تكثف العمليات الإرهابية، فبعد اغتيال البراهمي بثلاثة أيام تم نصب كمين لفرقة من طلائع الجيش التونسي في جبل الشعانبي في محافظة القصرين على الحدود مع الجزائر، الذي أصبح معقلًا لجماعات مسلحة اكتُشِفت غداة اغتيال عنصر في الحرس الوطني يوم 10 ديسمبر 2012، وتم قتل ثمانية جنود من بينهم ضابط.

كما تمّ -عشية إخفاق مظاهرة للمعارضة يوم 23 أكتوبر نادت باستقالة الحكومة- استدراجُ وحدة من الحرس الوطني إلى كمين في منزل بمنطقة سيدي علي بن عون بمحافظة سيدي بوزيد قُتل خلاله 6 من الأعوان. وفيما ظهر أن الإرهاب خدم أجندة المعارضة السياسية، لا يعرف أحد عن هذه الظاهرة سوى ما نشرته وزارة الداخلية من معلومات على أنها مرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة الذي صنفته الحكومة تنظيماً إرهابيًّا في أغسطس 2013، وقالت إنه يعمل على قلب نظام الحكم لإقامة حكم إسلامي طبقا لأدبيات تنظيم القاعدة، ويبقى عدد من الأسئلة مطروحة حول تقاطعات ما بين مختلف الأجندات التي قاومت حكومة الترويكا ودفعتها إلى الاستقالة.

5- حركة النهضة: التضحية بالحكم لإنقاذ المسار الثوري

في خضم هذه التطورات السياسية، واستقراء للوضع الداخلي والإقليمي، وفي ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية باستمرار تعطيل النقابات للعمل، ورفض الصناديق الدولية منحَ قروض لبلد يمرّ بتقلّبات سياسية غير مضمونة النتائج، يبدو أن قيادة حركة النهضة الحزب الأغلبي في حكومة الترويكا قد توصلت إلى أنه ليس من الذكاء الاحتفاظ بالحكم والتضحية بالثورة. ولتفتيت الائتلاف اليساري مع المنظومة القديمة التي تسيطر على أغلب أجهزة الإعلام، وتتحكم في مفاصل الإدارة، ويقف وراءها أغلب رجال الأعمال، وربما تحظى بدعم دولي -التقى رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي برئيس حزب نداء تونس في باريس. ويبدو أن هذا اللقاء قد أفضى إلى تغيير في سياسات الحزبين، النهضة تخلت عن المطالبة بتحصين الثورة وإقصاء رموز النظام السابق من الحياة السياسية، وإزالة شرط السنّ في الترشح للانتخابات الرئاسية، مما سيسمح للباجي قايد السبسي بالترشح، في المقابل يتخلى نداء تونس عما ظهر وكأنه خطة للانقلاب على الحكم. وفي هذه الأثناء انطلق يوم 5 أكتوبر حوار وطني يؤطره الاتحاد العام التونسي للشغل وأربع منظمات أخرى انتهى في بداية شهر يناير 2014 إلى استقالة حكومة علي العريض، وإعلان حكومة مهدي جمعة المستقلة. وكانت المصادقة على الدستور الجديد يوم

26 يناير 2014 بمثابة الانتصار – وإن كان منقوصًا– لقوى الثورة وللشباب الذين ناضلوا في اعتصامات القصبة من أجل مجلس تأسيسي يكتب دستور الثورة التونسية.

يبدو اليوم في تونس أن تحالف القوى اليسارية مع المنظومة الحاكمة القديمة من منتسبي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل قد وجه ضربة للثورة التونسية، بتبييض الفلول وجعلهم جزءًا من المشهد السياسي في تونس، بعد أن طالب الشباب الثائر في أحداث التحركات الكبرى ديسمبر 2010 ويناير وفبراير ومارس 2011 بتحييد هؤلاء عندما رفع الشعار الشهير "ارحل يا تجمع" «RCD dégage»، فيما تمكنت حركة النهضة من إنجاح المسار التأسيسي بصياغة الدستور، وغادرت الحكم بأقل الخسائر، فإن الثورة التونسية، وإن لم تنتكس مثل الثورة المصرية، فهي لا تزال مهددة بالأخطار، وفي حاجة إلى بناء كتلة تاريخية تحميها. وتكون من مهام الكتلة التاريخية صياغة تحالفات جديدة تعيد توحيد القوى المعارضة السابقة لنظام بن علي بمختلف توجهاتها الإسلامية والعلمانية لمواصلة المعركة من أجل تحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر 14– يناير.